

"الأمناء" تستعرض أسباب إيقاف هيئة حماية البيئة مقلب مخلفات القمامة بمنطقة الفشلة بلحج

الصعو: إيقاف المقلب ليتم إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي

«الأمناء» تقرير / عبدالقوي العزيبي:



منذ قيام ثورة 14 أكتوبر 1963م، ومحافظة لحج تفتقر إلى وجود مقلب قمامة خاص بالمحافظة، وفي عهد محافظ لحج اللواء احمد تركي وضع أول حجر الأساس لإنشاء مقلب القمامة بمنطقة الفشلة خاص بالمحافظة عام 2019، ويعتبر المقلب من أهم المنجزات بعهد التركي، والذي جاء إنشائه بعد إجراء العديد من الدراسات التي قام بها فرع الهيئة العامة لحماية البيئة محافظة لحج، وتحديد موقع المقلب بإحداثيات (N 13 740060 E 44.964469)، ويبعد المقلب بمسافة 25 كم عن عاصمة المحافظة، الحوطة، والوصول إليه عبر الطريق الإسفلتي (طريق الحوطة، الحسيني، العلم) أو عبر طريق الخط العام (صبر، الفيوش، دار المناصرة، العلم، الحسيني).

وتقدر فترة الوصول الزمنية من الحوطة إلى المقلب بالسيارة تقريباً ساعة إلا ربع، واجمالي مساحة المقلب 20 فدان من اصل اجمالي مساحة أرض وقف الفشلة 712 فدان، ويبعد مقلب القمامة شرقاً من خط (الحسيني، العلم) بحوالي كيلو ونص ويحد المقلب من جميع الجهات الأربع أرض الوقف الفشلة، كما يبعد عن موقع حقل آبار مياه عدن بمنطقة الفشلة بحوالي 4 كم، وايضا يبعد عن اقرب تجمع سكاني بحوالي 4 كم جنوب شرقي قرية امبريحا مديرية تبن، ومن أجل المصلحة العامة ونتيجة لعدم وجود مقلب قمامة خاص لمحافظة لحج قام متولي وقف الفشلة برفع النظر عن مساحة المقلب 20 فدان بالتنسيق مع مكتب أوقاف لحج لصندوق النظافة على أن يقوم صندوق النظافة والتحسين بلحج باستكمال كافة الاجراءات القانونية مع مكتب الأوقاف والإرشاد بالمحافظة.

متولي الوقف: مدير الصندوق أذن من طين وأذن من عجين ولا يستوعب الكلام مواطنون: المقلب منجز عظيم فهل سيهدمه المدير العام؟

تعهد الصندوق بالتنفيذ
ويقول متولي الوقف لقد تعهد مدير عام الصندوق ومن أمامي وبحضور الوكيل أبو أشرف والمشرف الحاج الياضي وقائد النقطة الأمنية في المنطقة، وقيل ما يقارب 7 أيام من حدوث آخر مشكلة في المقلب، بالالتزام الفوري بتنفيذ ما جاء بتقرير البيئة عطفاً على توجيهات المحافظ بتاريخ 13/11/2020 بالزام المدير بسرعة العمل بما جاء بتقرير البيئة وعدم الخروج عن المقلب، ومنذ صدور التوجيهات وايضاً تعهد المدير العام الشفوي الاخير ومن على أرض الوقف بمنطقة الفشلة، والمدير لم يقوم باي إجراء ملموس مشهود على الواقع غير وعود وهمية ربما تعود عليها يومياً مع عمال النظافة إلا أنه للأسف لا يدرك أن مشكلة مقلب القمامة تختلف عن ما يقوم به مع العمال، لأن قد يحرق الصندوق من المقلب بشكل تام نتيجة الوعود الكاذبة وما يترتب من أثر بيئي سلبي في المنطقة وعلى الأرض وسلامة المواطنين.

بفعل فاعل بحجة البحث عن الحديد.
واكد التقرير قيام الصندوق بالتوسع برمي المخلفات خارج اطار مساحة المقلب في بقية أرض الوقف كما جاء بشكوى متولي الوقف، وانتشار الروائح والحشرات من الذباب بشكل واسع في منطقة المقلب والمواقع المجاورة لعدم وجود معالجة سليمة بكيفية التخلص من المخلفات).

قرار وقف كب القمامة
وحمل تقرير الهيئة العامة لحماية البيئة فرع لحج صندوق النظافة والتحسين بلحج مسؤولية الرمي العشوائي وكافة النتائج والتأثيرات البيئية المحتملة الناتجة من عدم التخلص السليم والأمن بيئياً للمخلفات الصلبة بالموقع. وأقر فرع البيئة فرض على صندوق النظافة

زيادة الشكاوي
ونظراً لزيادة عبث الصندوق في الأرض وبمقابل ذلك زيادة الشكاوي في المنطقة ونتيجة لعدم التزام الصندوق بوعوده لتنفيذ اشتراطات البيئة.

وتشير إحدى الوثائق إلى قيام متولي الوقف بتقديم شكوى امام السلطة المحلية في 11/10/2020، أبرز ما جاء فيها (عدم التزام صندوق القمامة في إطار مساحة المقلب، مما أحدث أضرار وإعاقة ومخاسير في الأرض نتيجة عشوائية عمل الصندوق، وايضاً حدوث الأضرار بالبيئة في المنطقة لعدم التزام الصندوق بإجراءات السلامة وفقاً لتقرير فرع الهيئة)، وعطفاً على ذلك وجهت السلطة المحلية مدير عام فرع هيئة حماية

عشوائية صندوق النظافة

بمسافة 500 متر تقريباً جنوب المقلب وضعت حجر الأساس والتي قام محافظ لحج بتدشينها إعلان من المحافظ رسمياً عن المقلب، لكن للأسف لم تمر على وضع حجر الأساس أقل من شهرين، وإذا بصندوق النظافة يرمي مخلفات القمامة في إطار مساحة وضع حجر الأساس وطمر الحجر بمخلفات القمامة وليس داخل اطار مساحة المقلب، وبهذا الفعل يقول وكيل متولي الوقف أبو أشرف.

ما قام به الصندوق يعتبر مخالف ومتجاوز لاشتراطات فرع هيئة البيئة والاتفاق مع متولي الوقف، ونتيجة لذلك تم إيقاف الصندوق لأول مره حتى يلتزم بما اتفق عليه وعدم الإضرار بالأرض والبيئة في المنطقة، ولقد تعهد مدير عام الصندوق العقيد محمد الرعاعي بسرعة الالتزام الشفوي بمعالجة ما حدث من تقصير وكب القمامة في أطار مساحة المقلب، ولكنها كانت وعود دون أي فعل ملموس على واقع الأرض!.



ويتساءل المتولي: «هل قادر الصندوق الحفاظ على هذا المنجز؟» والذي يعتبر الأول بعهد التركي منذ 56 عام أو سيهدم المدير العام مقلب القمامة كما يقال عنه بأذن من طين وأخرى من عجين؟، نتيجة عدم الاستشعار بحجم المسؤولية وخطورة عدم الالتزام بالاشتراطات التي أذن على تنفيذها سريعاً من قبل فرع البيئة بلحج، وكما جاء بالتقرير.

وأشار متولي إلى أن قد برزت في الافق تلميحات في المنطقة بإيقاف المقلب نهائياً نتيجة لعدم الاهتمام الجاد من قبل مدير الصندوق وعدم مراقبة الله في القول والفعل، وكثرت الوعود الكاذبة والتي تتجاهل اشتراطات حماية البيئة وما نتج عن ذلك من أثر سلبي كبير في المنطقة.

رسالة لقيادة السلطة

وفي ختام التقرير بعث متولي الوقف رسالة إلى السلطة المحلية قال فيها: «يقع على المحافظ وعلى اعتباره رئيس مجلس إدارة الصندوق سرعة تدارك خطورة ما يشهده مقلب القمامة وضرورة العمل الجاد والسريع والفعلي على تنفيذ ما جاء بتقرير حماية البيئة في 29/10/2020م، ومن على أرض الواقع لاستمرارية العمل في المقلب والحفاظ على هذا المنجز الذي تحقق بعهد، والذي كانت قيادة الصندوق تحلم بالحصول على موقع لإنشاء مقلب القمامة يتوافق مع اشتراطات هيئة حماية البيئة.

الالتزام بحزمة من القرارات الاحترازية المؤقتة لمعالجة ما حدث منها (وقف كب المخلفات الصلبة بموقع المقلب حتى يتم إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمقلب واخذ مرجع المهتم TOR والصادر من حماية البيئة فرع لحج وفقاً لقانون حماية البيئة واللائحة التنفيذية، وضرورة انشاء غرفة حراسة بموقع المقلب مع تعيين أحد أفراد عمال الصندوق بمراقبة النباشين وعدم حرق المخلفات الموجودة بالموقع، وسرعة استكمال اجراءات التراخيص الخاصة بموقع مقلب القمامة وتوثيقها بالمحكمة والدراسة الخاصة بتقييم الأثر البيئي لمقلب القمامة، وايضاً البحث عن تمويل محلي أو خارجي لإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمقلب القمامة وتنفيذ ما يورد بالدراسة على الواقع).

البيئة بلحج المهندس فتحي الصعو النزول إلى مكان المقلب ورفع تقرير.

تقرير البيئة بلحج

بعد نزول مدير عام فرع الهيئة قام برفع تقرير إلى المحافظ برقم (490) في 29/10/2020 أبرز ما جاء فيه (عدم الاخذ من قبل الصندوق بما ورد في التقرير السابق بتاريخ 29/9/2019م، مرجع 347 حول تنفيذ الاشتراطات البيئية بموقع المقلب، وفقاً لقانون حماية البيئة رقم 26 لعام 1995م، واللائحة التنفيذية رقم 148 لعام 2000م، وايضاً قيام الصندوق برمي المخلفات الصلبة في عدة أماكن مختلفة وبشكل متقطع دون حدوث أي معالجة للمخلفات وعدم استغلال المساحة بشكل منتظم، بالإضافة لوجود احتراق المخلفات الصلبة